

الملخص التنفيذي : الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالبشر

المقدمة:

يشترك الاردن المجتمع الدولي في بذل الجهود لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر حيث قامت المملكة الاردنية الهاشمية بالتصديق والانضمام الى العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية والتي تشتمل على احكام ذات صلة بمكافحة الاتجار بالأشخاص وخاصة الفئات المستضعفة من النساء والاطفال، ومن اهم هذه الاتفاقيات اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية لعام 2000 م وبرتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والاطفال المكمل للاتفاقية.

وفي هذا المجال فقد تم تصنيف الاردن في التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية حول مكافحة الاتجار بالبشر ووفقاً لالتزامها بالاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالاتجار بالبشر ضمن الفئة الثانية التي لا تلبي حكوماتها الحد الأدنى بالمعايير الخاصة بالقضاء على الاتجار بالبشر بشكل كامل، الا انها قامت بجهود كبيرة وايجابية ملموسة في هذا الاتجاه.

اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر:

- استناداً للمادة الرابعة من قانون منع الاتجار بالبشر رقم (9) لسنة 2009 تم تشكيل اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر يرأسها معالي وزير العدل وعضوية كل من : أمين عام وزارة العدل وأمين عام وزارة الداخلية وأمين عام وزارة العمل والمفوض العام للمركز الوطني لحقوق الإنسان وممثل عن وزارة الخارجية وممثل عن وزارة التنمية الاجتماعية و ممثل عن وزارة الصناعة و التجارة وممثل عن وزارة الصحة و احد كبار ضباط الأمن العام وأمين عام المجلس الوطني لشؤون الأسر، كما تم تشكيل اللجنة الفنية المساندة لأعمال اللجنة الوطنية والتي تسهل عمل اللجنة الوطنية من خلال المتابعات والاجتماعات الدورية لمستجدات الاتجار بالبشر وتنسيق ومتابعة ما يلزم مع اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر ،فتقوم بدراسة التقارير الدولية والإقليمية والمحلية المتعلقة بمنع الاتجار بالبشر واتخاذ الاجراءات والتدابير واعدد الردود اللازمة بشأنها ومتابعة التحديات والاحتياجات وتنفيذ التوصيات .

الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالبشر:

لم تدخرالاردن جهدا في إرساء الإطار القانوني والمؤسسي الوطني ودعم جميع الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الاتجار بالبشر وقد أكدت التشريعات النافذة حرصها على تطبيق ما التزمت به الأردن من مواثيق دولية تؤكد على حماية حقوق الإنسان ورعايته، وكما تمثل اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر برئاسة وزارة العدل المظلة التشريعية التي تبذل اقرار المزيد من الجهود في مجال مكافحة هذه الجريمة ومن أبرز الجهود ما يلي:

- صدور القانون المعدل لقانون منع الاتجار بالبشر رقم (10) لسنة ٢٠٢١ حيث يتضمن القانون المزيد من أوجه الحماية للمجني عليهم والمتضررين، وتضمنت نصوصه تشديداً للعقوبات بحق مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر، والنص على القضاء المتخصص للنظر في جرائم مكافحة الاتجار بالبشر، إضافة للعديد من الأحكام التي تقدم مزيداً من الحماية والرعاية للمجني عليهم والمتضررين من خلال ايجاد صندوق خاص بمساعدة الضحايا.

- تعديل الانظمة ذات العلاقة بالعاملين بقطاع الزراعة حيث صدر نظام عمال الزراعة رقم (19 لسنة 2021) والذي يشمل جميع فئات العمال في هذا القطاع دون تمييز في الحقوق بين العمال الأردنيين وغير الأردنيين، ويحقق هذا النظام للعمال حماية قانونية أكبر ويوفر الحقوق والضمانات اللازمة لهم من حيث تنظيم أوقات العمل والراحة وتحديد ساعات العمل والعطل التي يستحقها العامل، والأجر الذي يستحقه مقابل العمل في أيام العطل والأعياد الرسمية.
- إطلاق آلية الاحالة الوطنية المطورة للتعامل مع المجني عليهم من ضحايا الاتجار بالبشر والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر، ومن شأن ذلك أن تتم إدارة حالات الاتجار بالبشر بنهج تشاركي منذ لحظة العلم بارتكاب الجريمة لحين إعادة اندماج الضحية بالمجتمع أو الاعادة الطوعية لبلادها لضمان عدم الاتجار بها مره أخرى.
- مراجعة الاستراتيجية الوطنية لمنع الإتجار بالبشر (2019-2022) والتي وضعت لتحقيق التكامل والتشاركية فيما بين الجهات الوطنية الرسمية وغير الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني لتحقيق الاهداف الرئيسية للاستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالبشر من خلال محاورها الأربعة (الوقاية والحماية والملاحقة القانونية والشراكة والتعاون الدولي) وتم تشكيل لجنة لغايات تقييم الاستراتيجية واعداد المسودة للاستراتيجية الجديدة للأعوام 2023-2026 .
- إنشاء جهاز تنفيذي متخصص للتعامل مع قضايا الاتجار بالبشر (وحدة مكافحة الإتجار بالبشر) وهي بالتنسيق والتشارك فيما بين مديريةة الأمن العام ووزارة العمل، وتقوم وزارة العدل بالتنسيق والتواصل المستمر مع وحدة مكافحة الاتجار بالبشر لضمان ديمومة واستمرارية استقبال الشكاوى من الضحايا وإحالتهم للقضاء.
- تم إنشاء (دار كرامة) التابع لوزارة التنمية الاجتماعية لإيواء ضحايا الاتجار بالبشر وتقديم المساعدات الصحية والنفسية والقانونية وتوفير خدمات الإيواء الأمن والمأكل والتأهيل.
- اعداد نظام صندوق تعويض ضحايا الاتجار بالبشر والذي تم إرساله لمجلس الوزراء لا قراره وفق الاصول، حيث تمت الموافقة على الاسباب الموجبة للنظام.
- مراجعة نظام دور ايواء المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر رقم (30) لسنة 2012 حيث تم تشكيل لجنة من جميع الجهات ذات العلاقة لاعداد نظام معدل لنظام دور ايواء المجني عليهم من جرائم الاتجار بالبشر
- التعاون والتنسيق المستمر مع مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بمكافحة الاتجار بالبشر ومتابعة العديد من المشاريع الهادفة لبناء وتعزيز القدرات، حيث تحرص وزارة العدل بشكل مستمر على التعاون والتنسيق والتشاركية مع المنظمات الدولية والوطنية ذات العلاقة بمكافحة الاتجار بالبشر من خلال التعاون في العديد من المشاريع لبناء قدرات المستخدمين في الصفوف الامامية من البحث الجنائي ومفتشي العمل وكذلك تعزيز قدرات السادة القضاة في التحقيق المتقدم بقضايا الاتجار بالبشر.